حسين دعيبس و«الفرجة ببلاش»

بسمة النسور

بصرف النظر عن الظروف المأساوية التي مرّ بها المخرج الأردني حسين دعيبس، وهي تخصّه وحده بطبيعة الحال، لا يحقّ لأيٍّ كان استغلال الأمر بالصورة المشينة التي تابعناها وقد أصبحت «ترند» في مواقع التواصل الاجتماعي، حين أجرى صحافي ومنتج، مشكوك في مهنيتهما، مقابلةً مصوَّرةً مع المخرج في مقرّ إقامته بمنتجع فندقي خاصّ بالمسنّين، معروف بمستوى خدماته الصحّية والنفسية المُتقدّمة، وبارتفاع أسعاره التي لا يقدر عليها سوى الأثرياء، إذ تبلغ كلفة إقامة النزيل ألف دينار (1300 دولار) شهرياً. ظهر دعيبس خلال اللقاء، في أضعف حالاته الجسدية والنفسية، لأنّه ما زال يعاني آثار جلطة دماغية حادّة أثّرت في مداركه، وقاما ببثّها بشكل فضائحي على الملأ، من دون استئذان أو مراعاة لوضعه الصحّي والنفسي، في انتهاك صارخ لخصوصيته، وفي مُتاجرة فجّة بعذابات الرجل الذي اختار العزلة والابتعاد عن الأضواء بعد عمر من الإنجاز الفنّي الرفيع.

يعتبر دعيبس من الروّاد في مجال أغاني الفيديو كليب التي راجت بشكل كبير في التسعينيّات. وقد تعاون مع كبار نجوم الوطن العربي مثل كاظم الساهر ونجوى كرم وعبد الربّ إدريس وغيرهم. كما عمل مصوّر حربٍ مُحترَف عند اندلاع حرب الخليج وغزو صدّام حسين الكويت، وعمل أيضاً في مجال الدعاية والإعلان، وفي إخراج وتصوير المسلسلات التلفزيونية مثل «نزهة على الرمال» و«عرس الغريب» وغيرهما، كما أخرج حفلات الافتتاح للفعّاليات الثقافية الأكثر أهمّية في الأردن، مثل مهرجان جرش ومهرجان الأغنية الأردنية، وأصدر مؤلفاً بعنوان «اللغة السينمائية»، تناول فيه الرؤية الإخراجية في السينما، وحاز العديد من الجوائز والتكريمات المحلّية والعربية.

باختصار، يمتلك دعيبس سيرةً فنّية غنيةً، لكنّ الرجل ابتلي بالمرض، إلا يمرض الناس أحياناً؟ هل ذلك مُبرِّر لانتهاك خصوصياتهم وجعلهم لُقمةً سائغةً في أفواه الناس، لأنّ «الفرجة ببلاش»؟

وفي بيان صدر من عشيرة دعيبس، جاء، بلهجة شديد اللهجة، «فرق كبير بين لهفة الأخوّة والصداقة والسؤال عن الحال، والاستجداء، والانتهازية والعزف على المشاعر». وأضاف البيان: «ما هكذا يكون الشوق، بل بزيارة الصديق والاطمئنان على حالته وأوضاعه الصحّية بعيداً عن الأضواء، حفاظاً على خصوصيّته، وليس استغلالاً وسعياً إلى زخم المشاهدات من دون الالتفات إلى الوضع النفسي وطبيعة المرض، الذي يمكن أنْ يتعرّض له أيّ إنسان حين تنسحب على المريض تغييرات في الشخصية والسلوك». وقد أكّد البيان أنّ حسين دعيبس «مُحاط بحب ودعم أفراد عائلته». وقد أكد حسين دعيبس نفسه، في أثناء المقابلة المؤسفة حين طالبهم باكياً بإقفال الكاميرا، عدم حاجته إلى دعم مادّي من أحد. وقد أحسن وزير الثقافة الأردني الجديد مصطفى الرواشدة عملاً بزيارة دعيبس في مقرّ إقامته والاطمئنان على أوضاعه، في تأكيد على اهتمام ورعاية الحكومة الأردنية لفنّانيها ومبدعيها الذين قدّموا كثيراً لوطنهم. ورغم أن البيان كان واضحاً، وبيّد المعلومات المغلوطة والإشاعات التي نالت من سمعة وكرامة الفنّان الكبير وعائلته، غير أنّ ذلك ليس كافياً، بل ينبغي على العائلة مقاضاة كلّ من كان له دور في بثّ المقابلة، التي لا يمكن تصنيفها إلّا باعتبارها اعتداءً وعملاً غير لائق، وخرقاً لميثاق ومبادئ الصحافة الحرّة النزيهة، لعلّ طلّاب الشهرة على ظهور الغير يعتبرون، ويُفكّرون ألف مرّة قبل الإقدام على مثل هذه الأفعال الرخيصة، التي تنال من كرامة الناس بذريعة التعاطف والحبّ القاتل، الذي طالب محمود درويش ذات قصيدةٍ بالرحمة منه. المحبّة كلّها والتقدير لفنان الأردن الكبير حسين دعيبس، وكلّ الأمنيات له بالشفاء والتعافي والعودة كسابق عهده إلى الساحة الفنّية، التي افتقدت حضورَه ومُنجَزَه، وتحيّة إلى العائلة الكريمة التي انتصرت لكرامة ابنها البارّ بوطنه وبأهله وبمحبيه الكُثر.

في تونس... المشرّع شريكٌ في العبث

المهدي مبروك

بدأت الحكاية وكأنّها نكتة أو دعابة، وفي أقصى الحالات سيناريو كاميرا خفيّة. لكن الأحداث تتالت وتحوّلت في أيام قليلة مبادرةً تشريعية، بل قانوناً ينظّم العملية الانتخابية، وما تبقّى من مسارها.

فقد صدّق البرلمان التونسي يوم الجمعة الماضي على قانون أساس للانتخابات، يُلغي ما سبقه تقريباً إلغاءً تامّاً. لا يُعدّل القانون نقيصةً بارزةً، وهو الذي صاغته الهيئة العليا المستقلّة لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، التي قادها أستاذ القانون الدستوري عيّاض بن عاشور، فكانت أفضل ما أنتجته الثورة خلال سنتي 2011 و2012، فعبّرت عن روح الثورة وتطلّعات الناس إلى قوانين ديمقراطية تنظّم الانتخابات بتحديدٍ. انعقدت الجلسة العامة للبرلمان للنظر في المبادرة التشريعية التي أعلنها أصحابها قبل أيام قليلة، إذ وقّعها ما يناهز 37 نائباً، من أجل إبعاد ولاية المحكمة الإدارية نهائياً عن كامل المسار الانتخابي، بحدّ هذا كلّه قبل أسبوع تقريباً من يوم الاقتراع في 6 أكتوبر/ تشرين الأول 2024 (المحدّد منذ ما يزيد على ستّة أشهر).

تحرّك النوّاب الذين صعدوا البرلمان في انتخابات قاطعتها تقريباً الطبقة السياسية، وقد جرت بُعيد الانقلاب، ولم يُقبل عليها سوى ما يناهز 22%. شعر هؤلاء النوّاب بالخطر أخيراً، فعبّروا ضمنياً عن مخاوف السلطة التنفيذية قبل مخاوفهم الشخصية، فالانتخابات التي دارت حولها النزاعات هي الرئاسية تحديداً، ولكن السلطة التشريعية تهيّئ لانقاذ السلطة التنفيذية والذود عنها، حتّى لو على حساب الأعراف والآداب وهي أيضاً خطا جسيم يضاف إلى تلك الأخطاء كلّها، التي ارتكبها النظام منذ أن ألغى الدستور، وقد سبق أن أقسم على احترامه. لا يمكن لأحد أن يبصر بوضوح الطريق الذي سلكته البلاد بعد إعلان فوز الرئيس قيس سعيّد في الانتخابات بعد أقل من أسبوع، ولكنّ الأرجح أنّها لن تهدأ. هذا العبث كلّه، الذي جرى خصوصاً خلال آخر أسابيع في تزامن مع انطلاق السباق الانتخابي (إيقافات المترشحين، ومنعهم قانونياً، الرسمي) للبلاد التونسية، يزيح نهائياً المحكمة الإدارية عن أيّ شكل للمراقبة القضائية للمسار الانتخابي.

حاول الشباب المحتجّ الضغط على مجلس النواب، وثنيه عن غيّه وعبثه، غير أنّ قليلة مبادرة تشريعية، بل قانوناً ينظّم العملية الانتخابية، وما تبقّى من مسارها. فقد صدّق البرلمان التونسي يوم الجمعة الماضي على قانون أساس للانتخابات، يُلغي ما سبقه تقريباً إلغاءً تامّاً. لا يُعدّل القانون نقيصةً بارزةً، وهو الذي صاغته الهيئة العليا المستقلّة لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، التي قادها أستاذ القانون الدستوري عيّاض بن عاشور، فكانت أفضل ما أنتجته الثورة خلال سنتي 2011 و2012، فعبّرت عن روح الثورة وتطلّعات الناس إلى قوانين ديمقراطية تنظّم الانتخابات بتحديدٍ. انعقدت الجلسة العامة للبرلمان للنظر في المبادرة التشريعية التي أعلنها أصحابها قبل أيام قليلة، إذ وقّعها ما يناهز 37 نائباً، من أجل إبعاد ولاية المحكمة الإدارية نهائياً عن كامل المسار الانتخابي، بحدّ هذا كلّه قبل أسبوع تقريباً من يوم الاقتراع في 6 أكتوبر/ تشرين الأول 2024 (المحدّد منذ ما يزيد على ستّة أشهر).

تحرّك النوّاب الذين صعدوا البرلمان في انتخابات قاطعتها تقريباً الطبقة السياسية، وقد جرت بُعيد الانقلاب، ولم يُقبل عليها سوى ما يناهز 22%. شعر هؤلاء النوّاب بالخطر أخيراً، فعبّروا ضمنياً عن مخاوف السلطة التنفيذية قبل مخاوفهم الشخصية، فالانتخابات التي دارت حولها النزاعات هي الرئاسية تحديداً، ولكن السلطة التشريعية تهيّئ لانقاذ السلطة التنفيذية والذود عنها، حتّى لو على حساب الأعراف والآداب وهي أيضاً خطا جسيم يضاف إلى تلك الأخطاء كلّها، التي ارتكبها النظام منذ أن ألغى الدستور، وقد سبق أن أقسم على احترامه. لا يمكن لأحد أن يبصر بوضوح الطريق الذي سلكته البلاد بعد إعلان فوز الرئيس قيس سعيّد في الانتخابات بعد أقل من أسبوع، ولكنّ الأرجح أنّها لن تهدأ. هذا العبث كلّه، الذي جرى خصوصاً خلال آخر أسابيع في تزامن مع انطلاق السباق الانتخابي (إيقافات المترشحين، ومنعهم قانونياً،

(أكاديمي ووزير تونسي سابق)

حزب الله بعد اغتيال نصر الله

غازي دحمان

لا يستطيع العدو، قبل الصديق، إنكار أنّ حسن نصر الله كان شخصاً استثنائياً في بيئته وحزبه، وفي محوره بالكامل. امتلك ما يجب أن يمتلكه القادة الكبار من كاريزما، وقدرةٍ على طمأنة بيئته في أقصى مراحل الخطر الذي مرّت به منذ عقود طويلة، وقاد حزب الله 32 عاماً. ليس مبالغةً القولُ إنّ حسن نصر الله كان الأب الروحي لطائفته وللمقاتلين في الجبهات، وكان مُجرَّد ظهوره على الشاشة يكفي لطمأنة هؤلاء، وشحنهم بمزيد من القوّة، ورفع مستوى توقّعاتهم في الحرب والسلم، والاطمئنان على استمرار صعود تأثيرهم في لبنان، وفي الإقليم كلّه. وينسحب الأمر على مُؤيّديه في المنطقة من إيران إلى العراق إلى سورية فاليمن.

سيكون لموته أثر مفجع في بيئته، لا سيّما أنّه موتٌ يأتي في سياق حربٍ مدمّرة تخوضها إسرائيل، تستهدف بدرجة كبيرة مساحة الفعّالية التي امتلكها الحزب في مدار السنوات الماضية، وأصبح أحد الفاعلين الأساسيين في المنطقة، بعد أن استطاع التأثير في الأوضاع السياسية والاجتماعية في العراق وسورية، ودوره الكبير في إعادة هندسة الخرائط الاجتماعية والديمغرافية في هذه البلاد. لن تكون التداعيات على مستوى الحزب أقلّ، ليس بالنظر لرمزية حسن نصر الله (على أهميتها) وحسب، بل لمركزية دوره في تشكيل الحزب وتصميم هياكله التنظيمية والعسكرية، وترتيب أوضاعه الداخلية وعلاقاته الخارجية، وكذلك تحديد توجّهاته السياسية والعسكرية الداخلية والإقليمية. بالنسبة إلى الحزب، هو في مواجهة صدمةٍ غير مسبوقةٍ جرّاء غياب قائد تولّى إدارة شؤونه في مدار أكثر من ثلاثة عقود، والمعلوم أنّه في هذا النوع من التنظيمات ثمّة أمور كثيرة تبقى للحفاظ على سرّية العمل، أو حفاظاً على دور القائد نفسه.

تختلف ظروف الحزب عن الظروف التي قُتِل فيها الأمين العام السابق عبّاس الموسوي عام 1992، ذلك أنّ الحزب توسّع بشكل أكبر على مستوى البنية والدور والمكانة، كذلك كان لحسن نصر الله بصماته في مسار الحزب. وكان الدور الأبرز في رسم سياسات الحزب عموماً. ويكفي لتأكيد الفارق بين المرحلتَين تحوّل حزب الله إلى ما يشبه الجيش النظامي من حيث هياكله العسكرية ونوعية تسليحه والمهام التي قام بها، بخلاف ذلك الحزب الذي كانت بنيته بسيطة تعتمد على التنظيم العنقودي لخلايا صغيرة تعتمد في عملها على الكمائن.

يراهن الأنصار بأنّ حزب الله يملك بنيةً تنظيميةً قويةً تستطيع (بالرغم من حجم الألم الذي تعيشه بعد رحيل زعيمها) تعويض القائد من دون أن تكون هنالك تأثيرات وتداعيات كبيرة على مسارات الحزب في الحرب والسياسة، لكنّ الإشكالية أنّ حزب الله تعرّض لعملية قتل منهجية لقيادته العليا والوسطى، على مدار عام من مشاركته في حرب الإسناد، ثمّ إنّ الخرق الاستخباري في صفوف الحزب بات كبيراً، وسيكون له دور مهمّ في إرباك الحزب، وإشاعة الخوف بين صفوف عناصره وقياداته الحالية.

سيجد حزب الله نفسه، في سياق الأوضاع الراهنة، أمام جملة من التحدّيات سواء على مستوى إدارة الحرب الحالية غير المسبوقة التي تشنّها عليه إسرائيل، وهذه نقطة مفصلية ينبغي على الحزب إيجاد حلّ مناسب لها، في ظلّ هذا الوضع الضاغط على الحزب، بالإضافة إلى طمأنة بيئته الحاضنة التي تتعرّض للتهجير والتدمير من الجنوب إلى البقاع فالضاحية، فمن المُرجّح أن تستثمر إسرائيل الظروف الراهنة لزيادة الضغط على الحزب لاعتقاد قادتها أنّهم أمام فرصة ذهبية لتفكيك حزب الله، وللتخلّص من مخاطره إلى الأبد.

بعد موت نصر الله تتغير ربمّا أولويات الحزب، وستتّجه أفضلياته إلى التركيز في البيت الداخلي وتقليل الأضرار ما أمكن، إذ ستدرك القيادة الجديدة للحزب أنّ بقاء الحزب واستمراره باتا أولوية الأولويات، وربّما على حساب الأهداف البعيدة المدى، وهذا يتطلّب استيعاب الصدمة عبر التأثير في التفاعلات السلبية التي سيخلّفها قتل الأمين العام للحزب، وهذا سيستدعي مناخاً مختلفاً يستطيع الحزب من خلاله الخروج من حالة الفوضى، التي أصبح عليها الحزب جرّاء الضربات المتواترة التي تلقّاها في مدار أيّام.

يتمثّل التحدّي الآخر في مدى قدرة من سيخلف حسن نصر الله في إدارة الأوضاع في هذه الظروف المُعقّدة، التي زادها مقتل نصر الله تعقيداً، في ظلّ الحديث عن وجود توتّرات داخل الحزب بسبب دوره وأولوياته في هذه المرحلة، وفي المرحلة المقبلة.

ثمّة من يعتقد أنّ غياب حسن نصر الله ليس سوى تفصيلاً صغيراً، ولن يكون له تأثير كبير، في وجود قرار يُنفّذ بإعادة تشكيل المنطقة وصياغة توجّهات جديدة، بدليل أنّ إيران بدأت التفاوض هي في المكان وهكذا نتائجها في المرحلة المُقبلة، التي ستشهد تغييراً كبيراً في الفاعلين وأدوارهم، والتركيز على دور الدول والسلطات الرسمية، وتهيئة المنطقة لأدوار مختلفة، بالاتفاق بين الولايات المتّحدة والفاعلين المُؤثّرين في المنطقة، لا سيّما دول الخليج، ودول الجوار العربي عموماً.

(كاتب فلسطيني في فرنسا)

> بعد موت نصر الله تتغير ربمّا أولويات حزب الله، وستتّجه أفضلياته إلى التركيز في البيت الداخلي وتقليل الأضرار ما أمكن

كاريكاتير عماد حجاج

مع من نتعاطف؟

فاطمة العيساوي

هكذا نعيش بين عالَمين. عبر وسائل التواصل تأتينا صور الأجسام المقطّعة، صور أطفال منزوعي الرؤوس، وصراخ العالقين تحت أنقاض المباني المدمَّرة، والآباء الذين يحملون ما تبقّى من جثث أطفالهم في أكياس. في الواقع، نعيش يومياتنا وكأن شيئاً لم يحصل. تدور الحياة حولنا وكأنّها طبيعية جدّاً. يبدو العالم حولنا وكأنّه لا يعلم حتّى ما يجري في الضفّة الأخرى، حيث القتل معاش يومي. يبدو كأنّهم أيضاً غير منتبهين. يوم عادي آخر من السلم في الواقع يتجاور مع يوم آخر من القتل. يأتينا بين وسائل التواصل الاجتماعي، ومن تواصلنا الهاتفي مع الأهل والأحبّة تماماً الطعن في النتائج الانتخابية أمام المحكمة الإدارية، خصوصاً وقد تمكّن الانعدام إنسانياً ولا مبالاةً غريبَين إلى حدّ عدم رؤية هذه المعاناة. من الطبيعي أن يواصل العالم حياته في حين أن حروبنا تحصد الآلاف في عنف غير مسبوق، من الطبيعي أيضاً أن يحاول الناس في بلادنا الاستمرار في حياة شبه طبيعية رغم العنف كلّه المحيط بهم. ليس من المنطقي أن نتوقّع توقّف عجلة الحياة بسبب الحروب، وخصوصاً أنّها تدور في عالم آخر، هو في الغالب غير مفهوم بالنسبة إلى المواطن الغربي العادي. ثمّ إنّ هناك مئات الآلاف من المواطنين من كلّ الأشكال والألوان والجنسيات يشاركوننا غضبنا ضدّ وحشية الجرائم الإسرائيلية، في التظاهرات الأسبوعية، في حين أن بعض العرب من أهلنا يتبضّعون في المولات التجارية وكأنّ شيئاً لم يكن.

المشهد إذاً مُعقّد ولا يحتمل الأحكام التعميمية. لكن، ما سرّ الصمت حولنا هنا في بلاد الغرب الذي يشبه الامبالاة أو عدم الرغبة في معرفة ما يجري إلّا حتّى التوقّف عنده؟ لم لا نسمع صراخ الغضب الذي سمعناه في حالة أوكرانيا في التغطية الإعلامية والسياسة؟ لم لا نسمع أخباراً عن العدد الهائل من الصحافيين المحلّيين يقتلون في المنطقة من دون مشاعر غضب بين أهل المهنة؟ هل التفسير الوحيد عملية 7 أكتوبر (2023)، وأنّ حركة حماس منظومة إسلامية، ما يثير الرعب عند الغربيين؟ أم أنّها وسائل الإعلام بتركيزها في المعلومات العسكرية للحرب، وتعقيد معاناة المدنيين عبر حجب الصور المريعة لقتلهم السادي؟ أم هي السياسة في ردّها البارد، أو شبه الغائب، على مجازر الإسرائيلية في تبنّيها شعارات خشبية لطبقة؟ ... التغطية الإعلامية للنزاع في المنطقة غير قليلة، وتستقطب مساحات واسعة من نشرات الأخبار، أقلّه في التلفزة البريطانية، إلّا أنّها تقتصر في الغالب على المراسلين في المنطقة، وعلى تحليلات خشبية مُستهلكة من بعض مُدّعي المعرفة بالمنطقة من المُحلّلين الاستراتيجيين. تقول صديقة إنّها غالباً ما تشاهد صور نساء يولدون بعد غارة أو مجزرة، وتلك صور باتت محطّات التلفزة تبثّها بعد تدمير مدرسة أو قصف خيم اللاجئين. تقول الصديقة إنّ صور صدمةٍ غير مسبوقةٍ جرّاء غياب قائد عالم آخر، حيث التعبير يخرج من البرود المعتاد إلى تعبيرات غضب تراها غريبة. هل الأمر أزاً عند القدرة على التماهي مع تجارب إنسانية مختلفة لا يمكن أن تشبه معاشهم بأيّ شكل من الأشكال؟ أم أنّ هذه المنطقة من العالم باتت تعتبر في مفهوم هؤلاء مصدراً للمتاعب وللعنف بأصنافه كلّها، ما يجعلها بالضرورة متماهية مع مفهوم الفوضى والعنف والتخلّف؟

يفترض التعاطف الإنساني مع أزمات عنيفة تدور في مناطق قاصية من العالم أن يفرد الإعلام، خصوصاً المرئي والمسموع، تمثيلاً شاملاً لهذه النزاعات في مختلف وجوهها، بما يتجاوز التحليل الاستراتيجي، والمعلومات العسكرية، ومواقف الأطراف المعنية. من الصعب إقرار علاقة مباشرة وثابتة بين كيفية تغطية الإعلام للنزاع ما والتعاطف الواسع مع ضحايا هذه النزاعات، من جانب جماهير غير معنية بها لبعدها الجغرافي. إلّا أن الإعلام عبر اختياره طريقة تمثيل هذه الصراعات وتفسيرها للجماهير، بما يوحي أن طرفاً ما ضحية والآخر مذنب، يحضّر الجمهور لطريقة ما في الإحساس أو التماهي مع مشهد العنف والمعاناة التي ترافقه. هل تُفسّر موجة التعب من التعاطف (Compassion Fatigue) الرغبة في عدم التعرّض لمشاهد نزاع فائق العنف أو تحوّل التعرّض لمشاهد العنف هذه مُجرّد مسألة تلخّص يحمل من السادية أو الفضول غير الصحّي أكثر مما يحمل من التعاطف؟

غياب التعاطف لدى شريحة واسعة من الغربيين، ورغم العنف غير المسبوق للنزاع، هو أيضاً غير مسبوق في حدّ ما، مع الرغبة في تفادي التعميم. لكن ماذا عن تعاطفنا نحن مع احداث قد نرى أنّها لا تستحقّ التضامن مع ضحاياها؟ ماذا عن غياب تعاطفنا بشكل عام مع ضحايا هجمات السابع من أكتوبر (2023)؟ ماذا عن ضحايا هجمات الحادي عشر من سبتمبر (2001) في الولايات المتّحدة، وحملات التشفّي التي تلتها بين أوساط واسعة؟ ماذا عن تعبيرات التشفّي المختلفة العابرة لوسائط الإعلام الحديث بضحايا تفجيرات أجهزة «البيجر» و«الراديو» لكوادر حزب الله، رغم فداحة الإصابات وسادّيتها؟ ماذا أيضاً عن تعبيرات الشماتة، التي سبق أن عبّرت عنها شرائح واسعة في أوساط حزب الله عن اغتيال شخصيات من مجموعات أخرى من دون اعتبار التعاطف الإنساني، ولا حتّى الصمت؟ ماذا عن غياب التعاطف العام مع ضحايا العنف في السودان مثلاً، ومحدودية التغطية الإعلامية لهم؟

التعاطف مسألة مُعقّدة وتتجاوز مُجرّد الاستجابة للرسائل التي تبثّها التغطية الإعلامية بشأن مع مَنْ نتعاطف، تفترض أن ناخذ في الاعتبار موقعنا الاجتماعي (Social Location) عندما نتعرّض لمشاهد العنف، بمعنى آخر، الاسقاطات التي نجليها من دواخلنا على مشهد العنف، ومعناه بالنسبة إلى تاريخنا الشخصي وإلى خياراتنا الأيديولوجية، مع من نتعاطف اليوم؟

(أستاذة جامعية لبنانية في لندن)

> التعاطف يتجاوز الاستجابة للرسائل التي يبثّها الإعلام بشأن مع مَنْ نتعاطف

تلام إدارة بايدن عمّا يحدث في لبنان

داود كتّاب

ليس من السهل إلقاء اللوم على دولة تبعد آلاف الأميال، مثل الولايات المتّحدة، لما يحدث في لبنان، لكنّ الواقع هو أنّ إدارة الرئيس بايدن متواطئة، وتتحمّل مسؤولية كبيرة عمّا يجري. فبعد رفض الرئيس جو بايدن استخدام حقّ النقض (فيتو) ضدّ قرارات وقف إطلاق النار السابقة في غزّة (بينما وافق على وقف إطلاق النار في أوكرانيا)، أصدر خطةً في يوليو/ تموز الماضي، ثمّ حصل على ختم الموافقة من مجلس الأمن. قبلت حركة حماس الخطة، لكن إسرائيل التي قبلت الخطة (في البداية)، قرّرت إضافة شروط. طلب الرئيس بايدن، المُزوّد إسرائيل بالأسلحة، من رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو عدم دخول رفح، فردّ باحتلال محور فيلادلفي (صلاح الدين) بالكامل، وهذا انتهاك لاتفاقية كامب ديفيد بين إسرائيل ومصر الموقّعة برعاية الولايات المتّحدة. ماذا فعلت الولايات المتّحدة؟... أعطت إسرائيل مزيداً من الأسلحة، بينما عبّرت علناً عن قلقها.

لقد أرسلت الولايات المتّحدة كبار مسؤوليها (رئيس وكالة الاستخبارات المركزية ووزير الخارجية ومستشار الأمن القومي) إلى مصر وقطر، لكنّهم لم يتمكّنوا من تغيير وجهة النظر الإسرائيلية التي انحرفت عن خطة بايدن. وما زاد الطين بلّةً، حصول بنيامين نتنياهو على موافقة واشنطن على شنّ هجوم محدود على حزب الله، وكانت النتيجة جريمة حرب دولية تتمثّل في تفخيخ أجهزة اتصالٍ هاتفي وتفجيرها، وأجهزة اتصال لاسلكية، بعضها موجود في المنازل أو في محلّات البقالة أو في المستشفيات. وقد قُتل العشرات من اللبنانيين، بمن فيهم الأطفال والعاملون في المجال الطبّي. ومع ذلك، لم تُشبع شهية الإسرائيليين، لأنّ سكّان المنازل المتاخمة للحدود لم يعودوا يسكنون في بيوتهم، بل اضطروا إلى المبيت في فنادق، بعيداً عن منازلهم.

وبقيت إسرائيل قوّة احتلال في جنوب لبنان حتّى عام 2000، عندما هزمها حلفاء منظمة التحرير الفلسطينية المُعتدلة، حزب الله.

والآن تغتال إسرائيل أمين عام حزب الله، وهو أيضاً غير مسبوق في حدّ ما، مع الرغبة في تفادي التعميم. لكن ماذا عن تعاطفنا نحن مع احداث قد نرى أنّها لا تستحقّ التضامن مع ضحاياها؟ ماذا عن غياب تعاطفنا بشكل عام مع ضحايا هجمات السابع من أكتوبر (2023)؟ ماذا عن ضحايا هجمات الحادي عشر من سبتمبر (2001) في الولايات المتّحدة، وحملات التشفّي التي تلتها بين أوساط واسعة؟ ماذا عن تعبيرات التشفّي المختلفة العابرة لوسائط الإعلام الحديث بضحايا تفجيرات أجهزة «البيجر» و«الراديو» لكوادر حزب الله، رغم فداحة الإصابات وسادّيتها؟ ماذا أيضاً عن تعبيرات الشماتة، التي سبق أن عبّرت عنها شرائح واسعة في أوساط حزب الله عن اغتيال شخصيات من مجموعات أخرى من دون اعتبار التعاطف الإنساني، ولا حتّى الصمت؟ ماذا عن غياب التعاطف العام مع ضحايا العنف في السودان مثلاً، ومحدودية التغطية الإعلامية لهم؟

التعاطف مسألة مُعقّدة وتتجاوز مُجرّد الاستجابة للرسائل التي تبثّها التغطية الإعلامية بشأن مع مَنْ نتعاطف، تفترض أن ناخذ في الاعتبار موقعنا الاجتماعي (Social Location) عندما نتعرّض لمشاهد العنف، بمعنى آخر، الاسقاطات التي نجليها من دواخلنا على مشهد العنف، ومعناه بالنسبة إلى تاريخنا الشخصي وإلى خياراتنا الأيديولوجية، مع من نتعاطف اليوم؟

(أستاذة جامعية لبنانية في لندن)

> يريد الإسرائيليون من حزب الله فكّ ارتباط أيّ اتّفاق في لبنان بغزّة، وهو ما قد يصرّ عليه خليفة نصر الله

أكثر جدارةً بالثقة من رئيس وزرائهم. نتنياهو نفسه يعتقد أيضاً على ذلك، لأنّه يعرف أنّه إذا انتهت الأعمال العدائية باتفاق، فسيحترم مقاتلو حزب الله أيّ اتفاق يجري التوصّل إليه. ولكنّ المشكلة أنّ الإسرائيليين يريدون من حزب الله فكّ ارتباط أيّ اتفاق في لبنان بغزّة، فيما سيصرّ من يخلف رئيس حزب الله على موقف الرئيس المحبوب، أيّ إنّه من الصعب التوصّل إلى وقف لإطلاق النار في لبنان من دون وقف لإطلاق النار في غزّة.

قد يحاول الإسرائيليون الادّعاء بأنّ التصعيد الإسرائيلي في لبنان محاولة لإحلال السلام في شمال إسرائيل، ولكن في الواقع أنّه تحرّك شرير من جانب رئيس الوزراء الإسرائيلي لتحقيق حلمه في حرب إقليمية. فبعد أن دفع الاحتلال الإسرائيلي إدارة الرئيس الأسبق جورج بوش إلى القضاء على صدّام حسين، بناءً على اتّهام ملفّق بحوزة العراق سلاح الدمار الشامل، أقنع المحتلّ الرئيس السابق دونالد ترامب بتمزيق اتفاق دولي يقيّد تطوير البرنامج النووي الإيراني. الآن يريد نتنياهو حرباً مع إيران، ويعلم أنّه إذا دخلت إيران في حرب مع إسرائيل فلن يكون أمام واشنطن خيار سوى الدفاع عن إسرائيل. وعلاوة على ذلك، عندما اغتالت إسرائيل الشخص الذي كانوا يتفاوضون معه (هنيّة) والذي كان على أرض إيرانية ذات سيادة، أدّى هذا إلى رفع المخاطر. وبينما لم ترَ إيران بشكل مباشر، فإنّ حليفها في لبنان فعل ذلك.

من الواضح في تصريحات المسؤولين الإيرانيين أنّ من الصعب استدراج إيران إلى مثل هذه الحرب، لكنّ الولايات المتّحدة لديها مشكلة حقيقية في لبنان، ولا يمكنها الاستمرار في الوقوف مكتوفة الأيدي أو حتّى إرسال مبعوثين من الدرجة الأولى من دون منحهم الأدوات الحقيقية لوقف هذا الجنون.

يجب إطلاق سراح المحتجزين اللبنانيين، والسجناء الفلسطينيين الذين يُحتجَز العديد منهم من دون محاكمة أو تهمة، وتمنع إسرائيل الصليب الأحمر من زيارتهم. يجب على الإسرائيليين الانسحاب من غزّة، ويجب إطلاق جهد صادق على الفور لإنهاء الاحتلال، الذي دام 57 عاماً للمناطق الفلسطينية المحتلّة عام 1967. يمكن إيقاف التصعيد في لبنان بسرعة إلى حدّ ما إذا تصرّفت إدارة بايدن بحزم، واستخدمت جميع الوسائل السياسية المتاحة لها بما في ذلك حظر الأسلحة، والعقوبات إذا لزم الأمر، لحمل الإسرائيليين على قبول وقف إطلاق النار في غزّة. قرار حاسم يخصّ غزّة مرتبط بعقوبات لمن يخالفه سيؤدّي على الفور إلى وقف هجمات حزب الله، ويمكن لكلّ من الإسرائيليين واللبنانيين العودة إلى ديارهم.

(إعلامي من الأردن)

لبنانية تقرأ القرآن في موقع اغتيال نصر الله، الضاحية الجنوبية، أمس (فرانس برس)

رئاسة ثانية لقيس سعيد... بأي كلفة سياسية؟

صلاح الدين الجورشي

مثّلت جلسة البرلمان حلقةً أخرى من المشاهد الغريبة التي عاشتها تونس في السنوات الماضية. لقد تمكّن البرلمان، ويوصف بأنّه «برلمان قيس سعيّد» من عزل الأقلّية التي أعلنت تمرّدها ورفضت إضفاء الشرعية على مشروع القانون الانتخابي وإضعاف المحكمة الإدارية. وبذلك، تمكّنت أغلبية المجلس من تمرير المشروع، الذي دافعت عنه دفاعاً مستميتاً، بحُجّة «وجود خطر داهم»، وهي الحُجّة التي أصبحت تُستعمل بكثافةٍ كلّما حصل تعارضٌ بين الآليات الدستورية والديمقراطية، ومصلحة رئاسة الجمهورية. وعندما سألهم زملاؤهم في البرلمان عن ماهيّة هذا الخطر الداهم، حدّثوهم عن عملاء الاستعمار والتهديدات الخارجية، وذكّروهم بالحروب التي اندلعت في ليبيا والسودان واليمن.

حاول نوابُ التصدّي لهذا الفخّ إلى درجة دفعت أحدَهم لأن يُعلِن أنّ «القانون غير دستوري، وأنّ التنفيع يُعدُّ إجراماً في حقّ الدولة»، وهو ما أجمع عليه المُتخصّصون في القانون، بمن فيهم قيس سعيّد، الذي اعتبر تعديل القانون الانتخابي قبل أشهر قليلة من الانتخابات «اغتيالاً للديمقراطية». وأسمع زملاءه التصريح الإذاعي خلال الجلسة، فسحب رئيس البرلمان الكلمةَ منه، بحُجّة أنّ «من غير المقبول بثّ كلام لشخص آخر». حتّى مجلس القضاء المُؤقّت (الذي عدّل رئيس الدولة تركيبته) وجّه رسالةً أعلم فيها البرلمان برفضه التعديل. ورغم ذلك، مُرِّر التعديل بأغلبية مريحة. فماذا سيحدث خلال الأيام العشر التي تفصل التونسيين عن يوم 6 أكتوبر/ تشرين الأول 2024؟

من المُتوقّع أن تُصعِّد المُعارَضة خطابها وتحرّكاتها الاحتجاجية، رغم تباين مواقف أطرافها تجاه المشاركة في الاقتراع من عدمه. فالذين دعوا إلى التصويت بكثافة لصالح المرشّح العيّاشي زَمّال، ويعملون على الرفع من رصيده الانتخابي، يجدون أنفسهم اليوم في ظلّ سحب البساط من تحت المحكمة الإدارية، غير قادرين على قلب الطاولة كما خطّطوا لذلك، لأنّه مهما كانت النِسَب التي سيحصل عليها مُرشّحُهم المحكوم عليه بسنة وثمانية أشهر، فلن يحظ بالقبول، ولن يجدوا هيئةً مُحايدة لإنصافه. أمّا الذين قرّروا مواصلة اللجوء إلى القضاء، فإنّ تغيير قواعد اللعبة يجعلهم يفقدون سلاحاً كان سيكون ناجعاً قبل انحياز البرلمان إلى قيس سعيّد. زاد ما حصل في مجلس النواب في تعميق الأزمة السياسية، ووسّع من دائرة المُشكّكين في مصداقية الانتخابات القادمة، وفي نزاهتها. ورغم ضعف البرلمان الحالي منذ انتخابه، إلّا أنّ جلسة يوم الجمعة الماضي أجهزت عليه كلّياً، وحوّلته نسخةً غير صالحةٍ للاستعمال، حتّى في الدفاع عن سعيّد، الذي كان بإمكانه الاعتماد على المادّة 90 من الدستور من دون المرور بالبرلمان، بإصدار مرسوم يُقلّص صلاحيات المحكمة الإدارية، كما فعل مع بقية الهياكل القضائية. فهو لم يعد مهتمّاً بالجوانب القانونية والشكلية لإدارة شؤون الدولة. هو مؤمن فقط بأنّ رسالته السياسية يجب أن تستمرّ، ويرفض أن تقوم أيّ قوة في الأرض بمحاولة تعطيله ومنعه من إتمام مشروعه. فمعركة «التحرير الوطني»، التي يق

لبنان الذي يفيض موتاً

شفان إبراهيم

لن تكون المنطقة قبل اغتيال أمين عام حزب الله، حسن نصر الله، كما بعدها، على الأقلّ بعد الموقف الإيراني الذي قرّر على حين غرّة الالتفاف صوب مصلحة الشعب في الداخل، تاركاً حلفاءه حركة حماس وحزب الله لمصيرهم المجهول أمام آلة الحرب الإسرائيلية. وغالباً، ستتجلّى الانعطافة الكبرى باحتمالية انسحاب القوات الإيرانية من سورية، لتحلّ محلّها القوات السورية والروسية، أو أنّ حرباً ضروساً وهجمات لا يُحمد عقباها، رُبما تشهدها ساحتا سورية والعراق. والواضح أنّ لا وحدة للساحات، ولا وحدة حال بين حلفاء الأمس، فموازين القوى المرعبة هي لمصلحة تلّ أبيب في ظلّ الضخّ الأميركي والغربي لصالحها، خاصّةً أنّ 12 عاماً من الحرب المتواصلة أرهقت الجميع، واستمرار قطار التطبيع العربي، الذي لن يقف بالضدّ من أيّ هجمات، لو حصلت.

ولا مبالغة في القول إنّ الحرب الأهلية اللبنانية لم تصل إلى هذا المستوى من الموت والدمار، آلاف الغارات التي شنّتها إسرائيل على مناطق عديدة من جغرافيا لبنان، التي لا رائحة فيها سوى رائحة الموت. وسلوكاً للتغطية على عمليات القصف، عمّمت إسرائيل عبر مختلف طرائق التواصل مطالبةً إخلاء المرافق العامة، وهو السلوك الذي يسبق عادة كُلّ عملية عسكرية غير محدودة. وبالمحصّلة، فإنّ بيروت ومدن الشمال تحوّلت من مُستقطِبات للسُياح الأجانب، إلى ملاجئَ ومأوى للفارّين من جحيم القصف، عدا عن اكتظاظ المستشفيات بالجرحى، وعن عشرات الآلاف من السيّارات العالقة في الازدحام والطرق العامّة، ودخل لبنان مرحلةَ الطوارئ والخطر في أعلى مستوياته، لكنّها ليست المرّة الأولى التي يُستهدَف فيها لبنان وبيروت. بيروت قِبلة المُحتاجين والفقراء والمُلاحَقين السياسيين، وإحدى الواحات النادرة للديمقراطية وحرّية التعبير في الفضاء العربي العام، ولا استغراب في استهدافها أو جرّها إلى الاستهداف، لتتحوّل من بلدٍ يفيض بالتحدّيات وهواجس المستقبل، بلداً يفيض موتاً.

رغم أنّ الحرب الإسرائيلية بدأت حلقتها الأولى عبر 360 يوماً من الحرب على غزّة، واغتيال إسماعيل هنيّة في طهران، ثمّ باستهداف قياداتٍ وعناصرَ لحزب الله عبر هجمات سيبرانية (هجمات البيجر)، تلاها استهداف اجتماع لأبرز القيادات الميدانية الوازنة والفاعلة في الملفّين السوري واللبناني، وهو ما شكّل إيذاناً للمرحلة الجديدة للعمليات العسكرية الإسرائيلية ضدّ حزب الله. لكنّ الحقلة الثالثة تحوّلت نقطةَ انعطاف في موازين القوى في المنطقة، لتبدأ معها الهجمات الصاروخية المباشرة

> أكبر الخاسرين في الحرب الجارية سيكون الإسلام السياسي، وسينحسر مدّه في أغلب دول الربيع العربي

> انحسار مدّ الإسلام السياسي مُؤشّر قوي على رفض المجتمعات المحلّية سلوكياته ونبذها

على الضاحية الجنوبية، واللحظة الفصل تجلّت بعلمية اغتيال حسن نصر الله، ومع استمرار الحرب على غزّة، وغياب أيّ أفق لفرص وقف الحرب والقتال، فإنّ عدد القتلى والجرحى في تزايد مستمرّ، عدا عن تدمير البنية التحتيّة، وحركة النزوح الكثيف للمدنيين. وتالياً، تتّجه المنطقة نحو تحوّلات جيوسياسية جديدة لرسم خرائط أو فرض واقع جديد، لا فكاك منه، غالباً لن تكون في مصلحة أغلب القوى النافذة حالياً في العراق ولبنان وإيران وسورية، في حال أيّ تعنّت أو رفض.

ورغم ازدحام الحديث عن مبادرات إنسانية، سواء لغزّة وحالياً لأجل لبنان، بهدف احتواء التصعيد، لا احتمالات يُمكن عقد الآمال عليها، ما خلا الأعمال التطوّعية للأفراد والجمعيات الخيرية المحلّية أو الدولية على أمل التخفيف من أوضاع النازحين، الذين يعيشون ظروفاً اقتصاديةً وإنسانيةً قاسية، تلك الظروف التي اختبرناها ولا زال السوريون يعيشونها منذ أكثر من عقد، خاصّةً أنّ مئات آلاف المكلومين منّا يعيشونها في بيروت والشمال اللبناني.

أربع قضايا مُركّبة في جوانبها النفسية والسياسية، تتولّد من آخر هجمات على لبنان وجنوبه. أولاها الفشل العربي في الخروج بموقف واضح وصريح يُدين الهجوم الإسرائيلي على غزّة، هو نفسه الموقف الذي رُبما لن يتطوّر لما هو أبعد من الإدانة أو الموقف الإعلامي، إزاء الهجوم الحالي على لبنان، ما خلا مبادرات عربية فردية سواء في الأمم المتّحدة، أو عبر مواقفها الإنسانية. ثانيتها عدم مقدرة إيران على التدخّل المباشر، خاصّةً مع عدم الرغبة في الصدام مع أيّ دولة، والحفاظ على «مصالح الشعب الإيراني»، وغالباً لن تتمكّن من الردّ على الهجوم الذي طاول حسن نصر الله ولبنان، وما سبقه من تعرّض حركة حماس لأكبر كارثة في تاريخها، من حيث الأكلاف البشرية والعسكرية والاقتصادية، ولم تتلقَّ أيّ دعم واضح من حُلفائها، ويبدو أنّ حزب الله يمضي بخطوات ثابتة في الطريق نفسه. وثالثة تلك القضايا موقف بعض السوريين من الحرب وتجزئته، و«إخراج» الضاحية الجنوبية من الموقف الأخلاقي من هذه الحرب، بسبب ما فعلته قوات حزب الله في سورية، ما يقودنا إلى مزيد من حقول الألغام، ولأنّ الشماتة شعورٌ مرذول، وغير إنساني بداهةً، فإنّ الحرب والموقف الأخلاقي منها يجب ألا يتجزأ ولا يتبدّل، والأصح هو الكتابة والبحث في قضايا قانونية وسياسية، وفي السجل المدني، وشرحها وتفسيرها بما يُعيد للسوريين حقوقهم المسلوبة. أما القضية الرابعة، فمن الواضح أنّ السوريون ذاقوا الأمرّين من وجود قوات حزب الله في سورية، وتداعيات لجوئهم إلى لبنان. لكنّ الصورة انقلبت مُجدَّداً، وبعد حركة النزوح بسبب الحرب الإسرائيلية على لبنان عام 2006، بدأت مُجدَّداً حركة نزوح آلاف اللبنانيين صوب سورية، لكن هذه المرّة، إلى أين تحديداً؟... فلا مكان صالحاً للاستقرار والعيش والنوم في أغلب المناطق الحدودية، أو في العمق السوري. وإذا ما استثنينا مراكز المدن وأحياءها، التي كانت تُوصف بـ«الراقية»، فإنّ المناطق التي شهدت معارك وحرباً ضروساً بين مختلف الفئات والفصائل العسكرية السورية واللبنانية أنهت الحياة هناك، ما يحول دون عود اللبنانيين للعيش فيها، لحين انتهاء الحرب. تداعيات هذه الحرب خطيرة، وتتجاوز الكلفة العسكرية والبشرية، لتضع حلفاء المحور الواحد أمام أصعب حالة نفسية وسلوكية، فمثلاً اعتادت الفصائل العسكرية العراقية الموالية لإيران سلوكيات الاصطفاف ووحدة الحال مع كلّ «طارئ» أو اعتداء على إيران وحلفائها، وهو ما كان يجرّ العراق إلى مراحل وأوضاع لا تخدم مساعي الاستقرار والأمان. في هذه الحالة، وبعد رؤيتهم لـ«حماس» ثمّ حزب الله وحيدَين في هذه الحرب، أين سيقفون، خاصّة أنّ واحداً من مراكز تفريغ الضغط النفسي عليهم، كان قصف إقليم كردستان، والذي خرج من دوائر الاستهداف بعد زيارة الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان أربيل، وهو ما يضع الحوثيين أيضاً أمام مواقفَ صعبةٍ بشأن مصيرهم ومستقبلهم؟ في المحصلة، ومخرجاتٍ متوقَّعة لهذه الحرب، أكبر الخاسرين سيكون الإسلام السياسي، بشقّيه الشيعي المتمثّل بحزب الله، والسني المتمثّل في ما تعرّضت له حركة حماس، عدا عن انحسار مدّه في أغلب دول الربيع العربي، خاصّة مع الخسارات المتتالية للإخوان المسلمين، في مصر وكردستان والعراق وسورية وتونس، وفلسطين (حركة حماس). والواضح أنّ كلا النوعين (الطابعين) لم يُحقّقا الانسجام والتأقلم أو الاندماج مع تطلّعات القواعد الاجتماعية، الساعية إلى التنظيم الاجتماعي الحديث، والمنسجم مع مفاهيم العيش المُشترك والتعايش السلمي، والدولة المدنية، ورفض الشموليات. وبات من الممكن القول، إنّ انحسار مدّ الإسلام السياسي يُشكّل مُؤشّراً قوياً على رفض المجتمعات المحلّية سلوكياته ونبذها.

والواضح أنّ تشعّب مصادر القرار السياسي والعسكري، ووجود جماعات من حملة السلاح خارج نطاق الدولة والدستور، الذي يُجيز (وفقاً لشكل الدولة ونظام الحكم) تسليحَ وتنظيم القوات العسكرية، ستكون أولى الجهات المُستهدَفة. عدا عن أنّ المجتمعات المحلّية غير مُستعدَّةٍ لإعادة التجربة مُجدَّداً، أو العودة صوب المُربّعات الأولى، التي أذاقتهم الأمرّين، ونسفت أعمارهم ومستقبل أجيالهم اللاحقة، إزاء مفاهيم المواجهات والخُطب الشعبوية. وبات من المُلحّ القول والعمل على التأسيس المرحلي، وعوضاً عن تمييع التعليم والسياسة والاقتصاد والمجتمع، ووضع بذور فشله في صُلب نظامه؛ خدمةً للأنظمة والسلطة، لا بدّ من بناء المواطن في تلك البلاد، ذلك المواطن الذي تحوّل مسخاً، ويحمل من ذكريات الدمار واللجوء والنزوح والدماء ما لا طاقة للجبال بتحمّلها. ولعلّ المجتمعات المحلّية تقول: متى ينتهي هذا المشهد التدميري في حياتنا، ولم يعد لهم من طاقة لتحمّل المزيد من الخسارات والانكسارات، ثمّ الاكتفاء بالاستماع للوعود لا غير.

(كاتب سوري)

القفز فوق السياسة في مصر

أنور الهواري

في السنوات العشر الماضية، تأسّست في مصر ديكتاتورية نجحت في سحق خصومها الذين هم من خارجها، كما نجحت في سحق منافسيها الذين هم من داخلها. تقف وحدها في الميدان، كما لو كانت في سباق خيول يعدو فيه حصان واحد، لكنّ هذه الديكتاتورية، رغم هذا النجاح قلقة وغير مطمئنّة، يدها على قلبها زائغة البصر فوق متن مركب تعصف به الأمواجُ في بحار إقليمية ودوليّة مضطربة. في المقابل، فقدت كلُّ قوى المعارضة (مدنيةً ودينيةً) مواضع أقدامها في الميدان، تحالفت كلّها من دون استثناء مع العسكريين في يناير/ كانون الثاني 2011، ثمّ تحالف كلّها من دون استثناء مع العسكريين بعضهم ضدّ بعض بعد ذلك. في البدء تحالف العسكريون مع الجميع، أي مع ثورة 25 يناير (2011)، حتّى سقط مشروع توريث الرئيس الأسبق حسني مبارك الحكم إلى نجله، وهو مشروع مضادّ للوتد الذي انتصبت عليه خيمة الحكم في مصر منذ ثورة 23 يوليو (1952). وهذا الوتد هو أنّ السيادة للجيش، ثمّ الرئيس من الجيش، ثمّ للمدنيين نصيب معلوم فيما وراء ذلك. جاءت غضبة «25 يناير» فرصةً مثاليةً لتعيد وضع الأمور في نصابها، نزل الجيش من عصر جمعة الغضب (28 يناير 2011) يحمي جماهير الثائرين في كلّ أنحاء القطر، ثم أكره (أو أُقنِع) الرئيس الأسبق (تحت زخم الغضب الشعبي) على التخلّي عن الحكم، لتنتهي صفحتُه، ومعه نجله ورجاله وحقبته، ثمّ بعد ذلك تحالف الجيش مع أقوى تنظيم شعبي وجماهيري، وهو قوى الإسلام السياسي، حتّى التخلّص من القوى الثورية المدنية، وفي غالبها كانت عناصرَ شبابية حديثة الولوج إلى عالم السياسة، دخلت السياسة من نوافذ الاحتجاج التي أفضت إلى ثورة مفتّحة الأبواب انفتاح السموات على الأرض.

وبالفعل، نجح تحالف العسكريين مع الإسلاميين في تهبيط القوى الثورية، ثم تخفيض فاعليتها إلى الحدود الدنيا، ثم أجرى العسكريون انتخابات برلمانية (مجلس نواب ثمّ مجلس شورى)، وكذلك انتخابات رئاسية، فاز في جميعها الإسلاميون، حتّى إذا تمّ ذلك بنجاح، تحالف العسكريون مع المدنيين وبعض القوى الإسلامية ضدّ طبقة الحكم الجديدة التي عمادها الإخوان ومن معهم، وقد نجحت المهمّة في 30 يونيو/ حزيران 2013، ومن بعدها بدأ العسكريون بالتخلّص من حلفائهم المدنيين، ثمّ التخلّص من حلفائهم العسكريين السابقين، ثم استوت على سوقها طبقة حكم جديدة تنتسب إلى سلالة طبقات الحكم التي أثمرتها نظرية السيادة للجيش والرؤساء من الجيش، ولكنّها تظل ابنة زمانها وعصرها، رغم ذلك الانتساب التاريخي، ابنة موجة جديدة من الديكتاتورية، سواء في الإقليم أو العالم. هي ابنة الديكتاتورية بوصفها ضرورةً ذات معنيين. المعنى الأول، هو الحفاظ على الدولة جداراً أولاً وأخيراً للحفاظ على الهُوِيَّة الوطنية والأمن القومي. المعنى الآخر، هو الحفاظ على الأمر الواقع بوصفه الحافظ لامتيازات ولمصالح ولمكتسبات طبقات لها نفوذ ووجاهة في الداخل، ولها صلات وتبادل منافع ومصالح مع الخارج. الديكتاتورية الحاكمة كان لها منطق متماسك (ولو نظرياً) هو موجز في الحفاظ على الدولة وتثبيتها في إقليم مضطرب، لم يبدأ اضطرابه مع تساقط الأنظمة الحاكمة في ثورات الربيع العربي فقط، لكن بدأ أبكر من ذلك بسقوط بغداد تحت الغزو الأميركي 2003. قوى المعارضة (مدنيةً ودينيةً) بطبيعتها مُشتّتة منقسمة، لم تُفكّر في تجاوز التشتّت والانقسام، بل احتمت به وقايةً ضدّ التصنيف مع الإسلام السياسي في سلّة واحدة، وما قد يتبع ذلك من تصنيف بالإرهاب، لم تُفكّر قوى المعارضة في الالتقاء عند فكرة واحدة، فكان طبيعياً أن تضمحلّ بالتدريج، يستوي في ذلك أقواها مع أضعفها. كانت هناك بين الحين والآخر مبادرات شجاعة فقط، من أفراد تحرّكهم الوطنية الأخلاقية، وعلى الفور كانت الديكتاتورية تستضيف هؤلاء الأفراد في سجونها، طال الوقت بهم في أقبيتها أو قصر، ثم يخرجون إلى الصمت، ومن عاد منهم فإنّه يعود إلى السجن... وهكذا.

> كانت الديمقراطية في الهوامش عند من يصوّرون الصراع معركةً بين الشرعية والانقلاب، وعند من يُصوّرونه معركةً على هُويَّة مصر الوطنية

> جرّبت مصر خيارَ القفز فوق السياسة، لكن ليس لها من مخرج في السنوات العشر المُقبلة غير خيار العودة إلى السياسة

تحول الحَراك السياسي المتدفّق قبل 25 يناير (2011) في السنوات العشر اللاحقة نقيضاً تامّاً، أي تحوّل حَراكاً سالباً منسحباً مرتدّاً تراجعاً، ثمّ مضمحلاً في السنوات العشر التي أعقبت قيام دولة 30 يونيو (2013). تاريخ صاعد في عشر سنوات يعقبه تاريخ ساقط في العشر التالية. خلاصة السنوات العشر الأولى من تاريخ الديكتاتورية الراهنة انتصارٌ كاسحٌ، لكن بثمنٍ فادح، فقد أرهقت الديكتاتورية نفسها، وأرهقتْ الدولة ذاتها، وأرهقت المجتمع قهراً ثمّ فقراً، ثمّ قضت قضاءً حاسماً على المجتمع السياسي، لا يوجد في مصر في السنوات الماضية مجتمع سياسي، بما في ذلك البرلمان بمجلسيه النواب والشيوخ، وكذلك الأحزاب. ذلك كلّه فقد الصفة السياسية، بما أنّ السياسة مبادرةٌ حرّةٌ تعبّر عن مصلحةٍ شعبيةٍ، وبعد أن فقد الطابع السياسي تحوّلت الأحزاب والبرلمان ملحقات بالجهازين الأمني والبيروقراطي في الدولة المصرية، مُجرّد أدوات في يد الإدارة، وليست إرادةً سياسيةً مستقلةً أو فاعلةً.

لماذا حدث ما حدث، لماذا انتصرت الديكتاتورية ورغم ذلك لا يضمن نصرها لها البقاء المطمئن، ولا يفي لها بأفق مفتوح على المستقل؟ لماذا يبقى وجهها مصلوباً إلى الحائط، وليس أمامها من خيارٍ غير استيلاد موجةٍ ديكتاتوريةٍ جديدة من موجةٍ قديمةٍ، بحيث تكون السنوات العشر المُقبلة مُجرّد تطوير لديكتاتورية السنوات العشر المُدْبِرة؟ لماذا الارتهان للديكتاتورية خيار وحيد؟ وفي المقابل، لماذا تظلّ قوى المعارضة (مدنيةً ودينيةً) تعيد إنتاج الخصلتَين السالبتَين؛ خصلة التشرذم ثمّ خصلة الإفلاس الفكري، ومن ثمّ تعيد إنتاج عجزها المزمن عن تقديم طبقة قيادية جديدة تحمل معها رؤىً وأفكاراً جديدة، وعلى هذا تبقى قوى المعارضة (مع افتراض شرف المقاصد ونزاهة الأغراض) تدور في أفلاك الغضب العاجز والسخط المريض والاحتجاج القعيد؟

الجواب، ما سبق كلّه من ديكتاتورية مُسيطِرة لكن غير مطمئنّة للمستقبل، ومن معارضة تحوّلت من صعود مثير في العشر سنوات التي سبقت 25 يناير (2011) اضمحلالاً حزيناً في العشر الأولى بعد 30 يونيو (2013)، ذلك كلّه مردّه إلى أسباب عدّة؛ أوّلها أنّ الديمقراطية كانت في هامش الصراع، لم تكن في قلب المعركة، كانت في الهوامش عند من يصوّرون الصراع معركةً بين الشرعية والانقلاب، ثم كانت في الهوامش عند من يُصوّرون الصراع معركةً على هُويَّة مصر الوطنية على النمط الأوروبي الحديث، الذي وضع لبناته الأولى محمد علي باشا في النصف الأول من القرن العشرين، أي دولة علمانية الركائز، لكن من دون صدام مع الدين. الدين لا يحكم لكن محلّ احتفاء وتعظيم، لم يخض أحدٌ معركةً صريحةً من أجل الديمقراطية، ولا حتّى مُجرّد شعار. فقدت الديمقراطية مكانها لمصلحة «الشرعيّة» عند قوى الإسلام السياسي، ثمّ فقدت مكانها لمصلحة «الهُوِيَّة» الحديثة عند خصومهم من المدنيين، حتّى الكنيسة والجيش. الصراع الاجتماعي والسياسي والثقافي الذي جرت فصوله من بعد 30 يونيو (2013) لم يكن فيه ديمقراطية ولا ديمقراطيون، كان الجميع على استعداد تلقائي وغريزي للتضحية بالديمقراطية أو تأجيلها إلى أجل غير معلوم.

السبب الثاني أنّ الجميع، في حومة الوغى وحلبة المصارعة، قفز فوق السياسة وتجاهلها، فالجيش، مثل كلّ جيش، حكم بالضبط والربط، أي بقبضة من حديد ونار، وهو ذاته كان قدْ حذّر من ذلك بوضوح شديد، فعندما ذهبت قوى مدنية تطالب الجيش بالتدخّل في الصراع السياسي، أعلن وزير الدفاع، حينذاك ورئيس الجمهورية بعد ذاك، وعلى الملأ، أنّ الجيوش نارٌ لا يُلعب معها ولا بها، وأنّ الجيش إذا تدخّل فلن يخرج قبل عدّة عقود من الزمن. ديكتاتورية الحكم الجديد كانت مقبولةً من معظم القوى المدنية في أوّل الأمر على ظنّ أن ذلك إجراء مُؤقّت تقتضيه ضرورة المواجهة مع قوى الإسلام السياسي، ثم خابت ظنون المدنيين، وتحوّلت الديكتاتورية من إجراءات مُؤقّتة إلى ركائزَ سلطويةٍ دائمةٍ، بل مزمنةٍ. لم يكن الجيش وحده من قفز فوق السياسة، فالقوى كلّها، المفترض أنّها سياسية باتت رهينة فكرة الثورة، وأنّ الميادين سوف تمتلئ من جديد بملايين الثائرين، وأنّ الديكتاتورية سوف تسقط كما سقط الذين من قبلها. هذه القوى السياسة باتت رهينة أحلام يقظة غير مطابقة للواقع تملأ خيالاتها، وتظنّ أنّها سوف تصحو من نومها ثم تفرك أعينها لترى الثورة طوفاناً يغرق فيه النظام، ثمّ يطفو جثمانه عبرةً للناظرين. الذي حدث (بعد عشر سنوات) هو العكس، فقد تمكّن النظام من خنق أنفاس المعارضة حتّى زهقت منها الروح، ولم يبق غير جثمان هامد فاقد للأنفاس والحراك معاً.

أخيراً، لا بديل من العودة إلى السياسة، فالديكتاتورية لا تستطيع أن تستمرّ إلى الأبد ديكتاتوريةً، فمن طبيعة الأشياء أن ترتخي ثمّ تنفكّ قبضة الحديد والنار في أجل قريب أو بعيد، ثمّ الأوضاع التي ترتّبت على الاستدانة الأجنبية غير المسبوقة (تعيد إلى الأذهان استدانة الخديوي إسماعيل) من شأنها إضعاف مناعة البلد وحصانتها الذاتية في وجه مجتمع الدائنين، وأيّ ثورة شعبية في بلد فاقد للمناعة الذاتية لن تكون محمودة العواقب على سلامة البلاد. ليس شرطاً أن تنتهي الثورة مستقبلاً بما انتهت إليه الثورة ضدّ الخديوية من احتلال بريطاني عسكري مباشر، لكن سوف تثير هلع مجتمع الدائنين أصحاب المصالح الاقتصادية والمالية، وربّما السياسية، في مصر، ومن ثمّ أصحاب المصالح في استقرارها وتماسكها وسلامها الداخلي.

لقد جرّبت مصر في السنوات العشر الماضية خيارَ القفز فوق السياسة، لكن، وبالمقدار ذاته، ليس لها من مخرج في السنوات العشر المُقبلة غير خيار العودة إلى السياسة، بما هي تفاهمات وتوافقات لحسن إدارة البلاد من دون الاصطدام بدواعي الثورة، ولا بدوافع الانقلاب.

(كاتب مصري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **معن البياري** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads